الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة التاسعة عشرة
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ
٢٠١٠-٢٠١١: دورة السياسات

الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

تقرير الأمين العام

موجز

توجد أوجه ترابط وعلاقات متداخلة قوية فيما بين المسائل الخمس الواردة في هذه المجموعة المواضيعية. وقد يكون من شأن السياسات والتدابير التي تتناول إحدى المسائل أن تعود بالفوائد نفسها على المسائل الأخرى ولذلك ينبغي النظر فيها في سياق نهج متكامل من أجل تحقيق التقدم في الأجل الطويل. وتتصل عملية إدارة المخاطر والحد من المخاطر بإدارة كل من المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، في حين أن النقل يربط بين المراكز العصبية للنشاط الاقتصادي والسكان مع وجود علاقة قوية له بنقل المواد الكيمائية والمعادن والنفايات. وسيلزم إجراء تعديلات يُعتد بها في السياسات وممارسات الإدارة في جميع هذه القطاعات الأربعة - أي النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين - بغية التحوّل إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. وتُسلَّط الأضواء في هذا التقرير على أوجه الترابط هذه بغية وضع قائمة بخيارات وتدابير السياسات التي لها فعالية مثلى. وتنعكس أيضا في التقارير المواضيعية المنفصلة، حيثما يكون ذلك مناسبا، الجوانب المترابطة من المسائل المعنية. ويمكن أيضا للجهود التعاونية الدولية أن تساعد في ضمان اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للاستفادة من أوجه الترابط فيما بين المسائل من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

* E/CN.17/2011/1.

140111 140111 10-70260 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – أوجه الترابط فيما بين المسائل المواضيعية ٤

ثالثا – المسائل الشاملة لعدة قطاعات ٧

رابعا – وسائل التنفيذ ٢٠

خامسا – نحو إطار مترابط وقوي لتنفيذ قرارات الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة: العناصر المحتملة ٢٩

أولا – مقدمة

١ – قامت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثامنة عشرة التي كانت هي دورة الاستعراض لدورة التنفيذ الرابعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بإجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٣]، في الوقت الذي ركزت فيه على تحديد المعوقات والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ فيما يتعلق المجموعة المواضيعية الحالية. والقضايا المتناولة في هذه المجموعة تتصل بالنقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويشتمل تقرير دورة الاستعراض[٤] على موجز مقدم من الرئيس يعكس المعوقات والعقبات والنُّهُج المحتملة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقات الحكومية الدولية، كما يعكس الطريق المستقبلي الذي حدده الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى من الدورة.

٢ – ويشكل هذا التقرير إسهاما في نظر اللجنة في الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها للتصدي للمعوقات والعقبات التي تعترض التنفيذ والمحددة في تقرير دورة الاستعراض. وستقوم لجنة التنمية المستدامة، في دورتها التاسعة عشرة، باتخاذ قرارات سياساتية بشأن التدابير والخيارات العملية للتعجيل بالتنفيذ فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية المختارة من المسائل، آخذة في الحسبان مناقشات الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام والإسهامات الأخرى ذات الصلة.

٣ – ويعتمد هذا التقرير على عدد من المصادر من بينها التقارير الوطنية، ونتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية، والإسهامات المقدمة من مجموعات رئيسية ومن اللجان الإقليمية ومن الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى وجود أوجه ترابط وثيقة فيما بين المسائل الخمس المشمولة بهذه المجموعة المواضيعية، فإنه يُنظر هنا

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٠، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) الوثيقة E/2010/29.

في مدى صلة أوجه الترابط هذه بخيارات السياسات. ويتناول التقرير أيضا المسائل الشاملة لعدة قطاعات والتي حُددت في الدورة الحادية عشرة للجنة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع كل تقرير من التقارير المواضيعية.

ثانيا – أوجه الترابط فيما بين المسائل المواضيعية

٤ – يمكن أن يؤدي اتباع نهج كلي بشأن المجموعة المواضيعية إلى تحقيق نتائج أفضل عن طريق تناول أوجه الترابط فيما بين المسائل، ولا سيما عند النظر في خيارات السياسات واتخاذ إجراءات وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع. ومن المهم أيضا الإشارة إلى وجود أوجه ترابط هامة فيما بين مواضيع دورة التنفيذ الحالية ومواضيع الدورات السابقة وهي، في جملة أمور، مواضيع المستوطنات البشرية، والنفايات، والزراعة، وتغير المناخ.

٥ – ويساعد منظور دورة الحياة على توضيح أوجه الترابط فيما بين مواضيع دورة التنفيذ الحالية، مع كون موضوع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة موضوعا موحِّدا يشمل الجوانب الرئيسية من كل موضوع من المواضيع الأخرى. ذلك أن منظور دورة الحياة يعزز مسؤولية الجهات الفاعلة على امتداد كامل سلسلة دورة حياة المنتَج بغية النظر في إسهام هذه الجهات في إنتاجه واستهلاكه على نحو مستدام، بما في ذلك النظر في أي ''آثار خارجية'' قد تلحق بالبيئة.

٦ – وتُستخرج الموارد الطبيعية عن طريق التعدين في أنحاء شتى من العالم. وتُنقل هذه الموارد لكي تُستخدم كمدخلات في إنتاج المواد والكيماويات التي تدخل عندئذ في تكوين أنواع مختلفة كثيرة من المنتجات الصناعية، التي تُستهلك وتُستخدم، وتصبح عند نهاية دورة حياتها المفيدة نفايات. وإذا كانت المواد الكيميائية الخطرة جزءا من المنتجات، فإن النفايات المتخلفة عنها يمكن أن تكون خطرة كما هو الأمر في حالة المنتجات الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز. وإذا لم يَجر إدارة النفايات إدارة ملائمة فإنها يمكن أن تلحق الضرر بالبشر والنظم الإيكولوجية، كما يمكن إطلاق المواد الكيميائية في البيئة. والنقل هو جزء متزايد من دورة حياة المنتجات بسبب المسافات المتزايدة باطراد التي يقطعها كثير من المواد والكيماويات والمنتجات والنفايات.

٧ – وتناول هذه المواضيع معا ييسّر وضع توصيات بشأن السياسات فيما يخص الكفاءة في استخدام الموارد بقصد فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية من الناحية الأخرى طوال فترة حياة المنتَج.

٨ - وتتسم أوجه الترابط مع المسائل الداخلة ضمن مجموعات مواضيعية أخرى بالأهمية أيضا. وعلى سبيل المثال، تُستخدم عملية إدارة مبيدات الآفات للأخذ بممارسات زراعية مستدامة وسليمة بيئيا تخفّض المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة باستخدام المبيدات. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) باعتماد 'المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام مبيدات الآفات'. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 'فريق الخبراء المعني بمخلفات مبيدات الآفات في الأغذية والبيئة' يقوم، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية، بالنظر في البيانات المتاحة المعترف بها المتعلقة بالمخلفات والمجمَّعة عن طريق إجراء تجارب خاضعة للإشراف. واستنادا إلى هذه البيانات، تُقترح مستويات قصوى للمخلفات بشأن كل مبيد من مبيدات الآفات في آحاد أصناف الأغذية والأعلاف أو بشأن مجموعات محددة جيدا من السلع الأساسية.

٩ - وتشكل الطاقة رابطا هاما آخر على امتداد هذه المجموعة المواضيعية باعتبارها عنصرا هاما في إدارة المواد الكيميائية والنفايات وهي تُستخدم في التعدين والنقل. ويمكن للنفايات أيضا أن تشكل مصدرا للطاقة. ويمكن أن يؤدي الاستخدام المستدام للطاقة واستخدام الطاقة المتجددة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي ترتبط بتغير المناخ كما ترتبط بالأنشطة المضطلع بها في جميع القطاعات الأربعة المعنية، ولا سيما النقل.

١٠ - وعلى الرغم من أن أسعار النفط المتقلبة والمرتفعة ارتفاعا تاريخيا قد أثارت أوجه قلق بشأن الأمن الطاقي وخفض الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، فإن حدوث ثورة في مجال الطاقة ترتكز على نشر التكنولوجيات المنخفضة الكربون نشرا واسع النطاق يمكن أن يكون إجراء لمواجهة تحدي تغير المناخ. ووفقا لمنشور 'منظورات تكنولوجيا الطاقة لعام ٢٠١٠'، توجد علامات مبكرة على أن هذه الثورة في مجال الطاقة تحدث فعلا. فالاستثمار في الطاقة المتجددة، التي تتصدرها الطاقة الريحية والشمسية، آخذ في الزيادة بقدر كبير. وفي مجال النقل، تقوم الشركات الكبرى لصناعة السيارات بإضافة مركبات الطاقة الهجينة والمركبات التي تعمل تماما بالكهرباء إلى أصناف منتجاتها، كما أخذت حكومات كثيرة بخطط لتشجيع المستهلكين على شراء هذه المركبات. بيد أن هذه التطورات المشجِّعة لا تمثل إلا الخطوات الصغيرة المتجزئة على مسار رحلة طويلة نحو إحداث تحوّل في الطريقة التي نورّد بها الطاقة ونستخدمها. والتيارات التي تدفع النمو في مجال الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما زالت تنطلق إلى الأمام بوتيرة لا تهدأ[٥].

(٥) *Energy Technology Perspectives 2010*, International Energy Agency, 2010 (منظورات تكنولوجيا الطاقة لعام ٢٠١٠، الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٠).

١١ - والماء هو مسألة هامة أخرى لها أوجه ترابط هامة مع الدورة المواضيعية الحالية. فهو مهم مثلا لحماية المجاري المائية والنظم الإيكولوجية الأرضية من مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الصناعية. وبخصوص إدارة النفايات، فإن كثيرا من مدافن القمامة في البلدان النامية تقع في كثير من الأحيان بالقرب من مصادر المياه التي تُستخدم في المنازل، كما أن معالجة المياه المستعملة تشكل عنصرا هاما في عملية حماية الصحة البشرية والبيئة.

١٢ - وفي مجال النقل، كثيرا ما تولِّد السفن عددا من تدفقات النفايات التي تشمل مياه الصرف الصحي، والمياه المستعملة، والماء الآسن الزيتي المتجمع في قاع السفينة، وماء الصابورة. وإذا لم تُعالج هذه النفايات و لم يجر التخلص منها على النحو السليم فإنها يمكن أن تصبح مصدرا هاما من مصادر مسببات الأمراض والمغذيات والمواد السمية التي يمكن أن تهدد الصحة البشرية والكائنات المائية، وخاصة في المناطق الساحلية البكر بيئيا.

١٣ - والماء، إلى جانب الطاقة، ضروري لاستخراج المعادن والفلزات وتجهيزهما. ومن شأن استخدام أساليب إنتاج أكثر استدامة أن يخفّض من استهلاك المياه. وعلى سبيل المثال، فإن إنتاج الصلب من الخردة في أفران الأقواس الكهربائية على سبيل المثال يخفّض استهلاك المياه بنسبة ٤٠ في المائة بالمقارنة مع إنتاج الصلب من ركاز الحديد في الفرن العالي[٦]. ويمكن للمناجم المكشوفة أن تلوّث مصادر المياه، في حين أن المناجم الموجودة تحت الأرض ترتبط بمشاكل تتصل بصرف مياه المنجم الحامضة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التخلص من النفايات الناتجة عن التعدين ما فتئ يشكل سببا واسع الانتشار في الضرر البيئي وهو يلوّث مصادر المياه. ووفقا للمعهد العالمي للموارد، فإن قرابة ثلث جميع المناجم العاملة تقع في مستجمعات المياه المستنفدة؛ كما يقع أكثر من ثلثها في مناطق يمكن أن تكون عرضة لمشاكل تتعلق بجودة المياه[٧].

١٤ - والدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب حجمها الصغير وأوضاعها الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية، هي من بين مجموعة من البلدان التي تواجه معوقات كبيرة من حيث جودة ومقدار موارد المياه العذبة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على الجزر المرجانية المنخفضة التي تتسم فيها إمدادات المياه الجوفية بأنها محدودة ولا تحميها إلا تربة رقيقة نفيذة. وهكذا فإن تلويث إمدادات المياه عن طريق التخلص من النفايات أو إدارة المواد الكيميائية الزراعية على نحو غير سليم يطرح على الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلة خاصة. وبالمثل، فإن اعتماد اقتصاداتها على الموارد البحرية والسياحة الساحلية يعني أن النفايات البحرية - سواء

(٦) انظر الوثيقة E/CN.17/2010/7.

(٧) المرجع نفسه.

كانت آتية من الأنشطة المحلية المضطلع بها على اليابسة أو منقولة عبر البحار أو آتية من السفن – تشكل هي الأخرى تهديدا للاقتصادات المحلية.

١٥ – وقد أُنشئ في عام ٢٠٠٧ 'نظام رصد الدورة الهيدرولوجية في المحيط الهادئ' من أجل بناء القدرات والهياكل الأساسية للدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهادئ. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١ بنشر كتاب مرجعي ودليل بشأن 'الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية'، يحتوي على إسهامات وخبرات الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين.

ثالثا – المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١٦ – يتمثل أحد التحديات الرئيسية المطروحة مستقبلا في كيفية الحفاظ على تلاقي المستويات المعيشية في الاتجاه الصعودي مع تلاقي (أو تقلص) البصمات الإيكولوجية في الاتجاه النزولي.

١٧ – فالاستخدام غير المستدام الحالي للموارد الطبيعية على الصعيد العالمي يعرّض للخطر ليس فقط حالة البيئة وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي ولكن أيضا الصحة البشرية ورفاه الأجيال الحاضرة والمستقبلة. ولذلك فمن الضروري تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل مواجهة التحديات المتصلة باستئصال شأفة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي الطويل الأجل، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. ويتسم جدول أعمال موضوع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بأنه واسع جدا ولكن تقع في القلب منه مسألة تحقيق تحسينات في الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة. وهو يشمل أيضا اتخاذ تدابير لتحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من هدر الموارد وزيادة إعادة التدوير إلى أقصى حد، ودعم ممارسات التعدين المستدامة ونظم النقل المستدامة.

١٨ – ويبلغ نصيب أفقر ٢٠ في المائة من السكان ٦ في المائة فقط من الدخل أو الاستهلاك الكلي. ومنذ عام ١٩٩٠، حدثت أكبر زيادة في هذا النصيب في البلدان المنخفضة الدخل ولكنه اتجه إلى التراجع في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (انظر الشكل الأول). ويجب قيام المستهلكين في البلدان المتقدمة والمستهلكين الأثرياء في كل مكان بتصدّر التحرّك نحو الأخذ بأنماط الاستهلاك المستدامة. ويتعين أيضا أن تتحرك نظم الإنتاج نحو الأخذ بأنماط

مستدامة لاستعمال تحد من التلوّث والهدر. ويمكن للبلدان المتقدمة أن ترسم طريق التحرك إلى الأمام، عن طريق دعم مورديها وشركائها حول العالم بالتكنولوجيا والدراية الفنية.

الشكل الأول

نصيب أفقر خُمس من حيث الدخل أو الاستهلاك

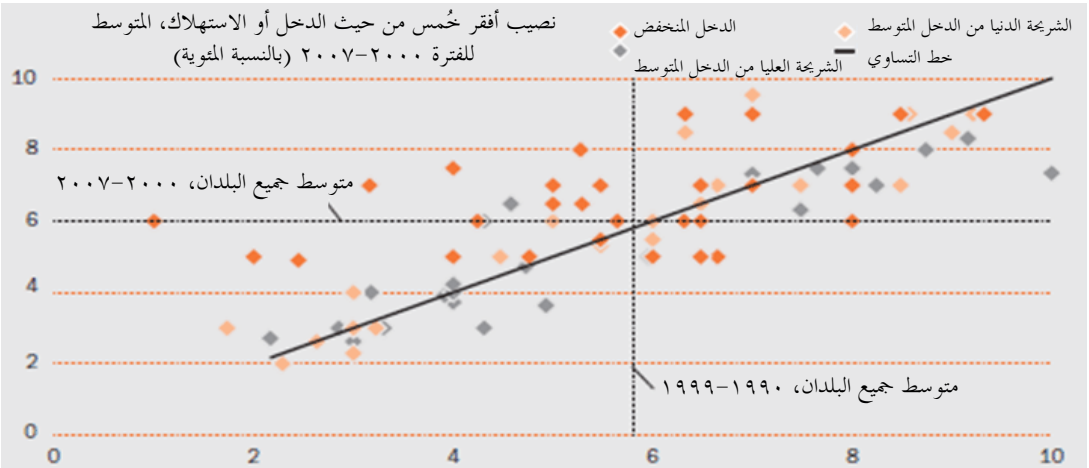

نصيب أفقر خُمس من حيث الدخل أو الاستهلاك، المتوسط للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ (بالنسبة المئوية)

المصدر: مؤشرات البنك الدولي لعام ٢٠١٠، البنك الدولي.

١٩ - والتنمية التي تزيد من رخاء المجتمع إجمالا يمكن أن تتحقق بتدعيم رأس المال البشري والاجتماعي عن طريق التعليم والمشاركة الاجتماعية الشاملة، وكذلك تقديم خدمات هياكل أساسية فعالة من حيث التكاليف ويُعوَّل عليها وذات تكلفة معقولة يكون من بينها النقل المستدام، وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وكذلك للنفايات الخطرة والصلبة بالتأكيد على أهمية الوقاية، وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة متكاملة وكلية. وهذا يتطلب أيضا تعزيز إيجاد بيئة تمكينية من أجل التنفيذ وذلك، في جملة أمور، عن طريق مشاركة جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم النساء في اتخاذ القرارات؛ وتوفير إمكانية الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية؛ وتحسين الفرص التعليمية؛ وإتاحة المعلومات بصورة ملائمة ليس فقط للخبراء ولكن أيضا لعامة الجمهور من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الصحية ومخاطر الإصابة المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات والتعدين والنقل.

٢٠ - وتتصل جميع المواضيع الخمسة الحالية بالأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا، فإن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يمكن أن تخفّض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤) وتحسّن صحة الأمومة (الهدف ٥). إذ يموت سنويا أكثر من ثلاثة ملايين طفل دون سن الخامسة لأسباب

ذات صلة بالبيئة يمكن تجنبها. ويمكن أن يتحقق بنجاح في كثير من البلدان خفض وفيات الأطفال ومعاناتهم المتصلة بالبيئة إذا جرى القضاء على استعمال الزئبق في الرعاية الصحية وفي المنتجات الاستهلاكية، والتحوّل عن استعمال الوقود الصلب داخل المنازل، واستعمال ناموسيات الأسرّة المعالجة بمبيدات الحشرات، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي، واتخاذ تدابير تهدف إلى تبطئ حركة المرور، والقيام بمجموعة كبيرة من التدخلات الأخرى. ولذلك فقد دعا 'المؤتمر الدولي الثالث المعني بصحة الأطفال والبيئة' الذي عقدته منظمة الصحة العالمية إلى وضع خطة عمل عالمية بشأن صحة الأطفال والبيئة تعدها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢١ - ويمكن أن تؤدي الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تحسين الصحة البشرية والبيئية، وإلى زيادة الأمن الاقتصادي وفرص الدخل. وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة تهدف إلى دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية مثل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الرامية إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يشمل تعيين أوجه الصلة بين الفقر والإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتحديد السياسات والبرامج المطلوبة لتحقيق إدارة المواد الكيميائية إدارة مواتية للفقراء. كذلك فإنه ينطوي على النظر في المخاطر المحتملة المتصلة بالمواد الكيميائية والناشئة عن الأجزاء الخاصة بالتنفيذ في خطط التنمية، ومحاولة التخفيف من هذه المخاطر في مرحلة التخطيط.

٢٢ - وعملية إدارة النفايات، ولا سيما من حيث صلتها بالصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة، تسهم في الاستدامة البيئية (الهدف ٧).

٢٣ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاكل خاصة في مجال النفايات بالنظر إلى قدراتها المنخفضة على التحمّل من الناحيتين البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. وقد أسفرت الممارسات الحالية المتعلقة بإدارة النفايات عن تردي الشعاب المرجانية ومنابت الأعشاب البحرية وأشجار المانغروف والمناطق الساحلية، فضلا عن موارد المياه العذبة، مما أدى إلى إطلاق تحذيرات صحية بشأن الأمراض والمخاطر المتأتية من إمدادات المياه والأغذية الملوَّثة. وهذه التطورات تهدد السياحة ومصائد الأسماك بل وحتى الأمن الغذائي.

٢٤ - ويعتمد كثير من الفقراء على تدفقات النفايات لكسب عيشهم. وإن الأخذ بمخططات ابتكارية كثيرا ما تكون ذات نطاق صغير بشأن إدارة النفايات، تحوّل النفايات إلى موارد، هو أمر يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في التخفيف من الفقر وفي تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٥ - ووفقا للتقديرات الوطنية الحديثة التي أعدتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن قطاع النفايات، بما في ذلك المياه المستعملة، يُنتج في المتوسط ٢,٤ في المائة من الانبعاثات الوطنية من غازات الدفيئة. وأحد المصادر الرئيسية لهذه الانبعاثات، والذي ينشئ الميثان، هو التردي اللاهوائي للمواد العضوية في مدافن القمامة ومقالب القمامة غير المرخص بها. بيد أن قطاع النفايات له وضع فريد يسمح له بالتحوّل من كونه مصدرا ثانويا لانبعاثات غازات الدفيئة لكي يصبح منقِذا كبيرا من الانبعاثات. وقد أمكن في الآونة الأخيرة استعادة الطاقة ومنتجات مفيدة أخرى من النفايات بفضل الطفرات التكنولوجية الكبيرة التي تحققت والتي أدت إلى تنفيذ مشاريع 'تحويل النفايات إلى طاقة'. فمنع حدوث النفايات واستعادة مكونات هذه النفايات (أي بوصفها مواد ثانوية أو طاقة) يخفّض الانبعاثات في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد ظلت مشاريع استعادة الطاقة تشكل في الآونة الأخيرة بؤرة الاستثمارات الحكومية في البلدان المتقدمة. وقد قُدرت سوق 'تحويل النفايات إلى طاقة' بمبلغ ١٩,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ كما أن من المتوقع، وفقا للتنبؤات، أن تنمو هذه السوق بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤[٨].

٢٦ - والنقل عنصر هام من حيث تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢). وتُظهر بيانات الأسر المعيشية المستمدة من ٤٢ بلدا أن نسبة الأطفال الريفيين الذين يحتمل ألا يلتحقوا بالمدارس قد تكون ضعف النسبة المماثلة الخاصة بالأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهو ما يرجع جزئيا إلى سوء حالة النقل[٩]. (انظر الشكل الثاني). وفي البلدان ذات معدلات أدنى من حيث إمكانية الوصول إلى الطرق، تتسم النسبة المئوية للبنات المقيدات في المدارس بأنها أدنى. فقد تكون المدارس بعيدة ويصعب الوصول إليها، وتفضل كثير من الأسر المعيشية أن تتحمل تكلفة النقل لكي يذهب الأولاد الذكور إلى المدرسة[١٠].

(٨) متاحة على الموقع: www.bccresearch.com.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: المواد الكيميائية والتعدين والنقل وإدارة النفايات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 10.II.A.3).

الشكل الثاني

نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بحسب الثروة ومنطقة الإقامة، للبنات والأولاد، في ٤٢ بلدا، للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

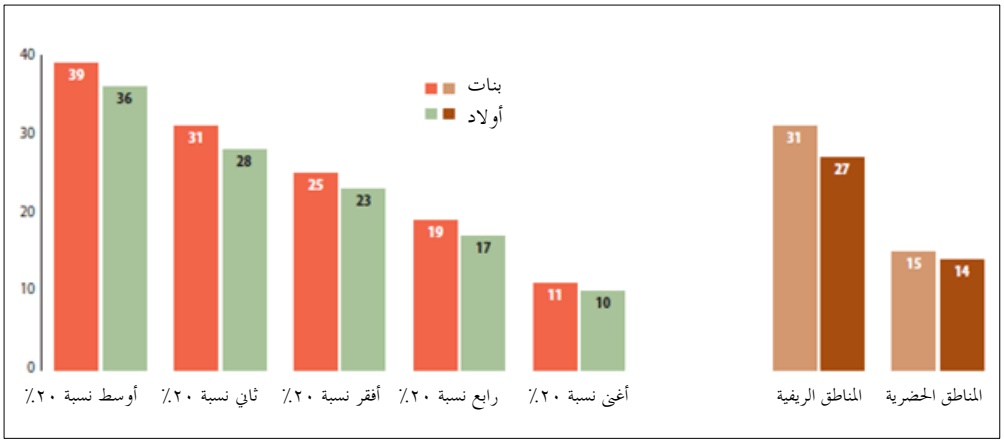

المصدر: التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠.

٢٧ - والتحليل الإحصائي للعلاقة بين حدوث حالات الفقر وتنمية الطرق يُظهر أن حدوث انخفاض في معدلات الفقر يمكن - بدرجة كبيرة - أن يُعزى إلى تحسّن إمكانية استخدام الطرق (انظر الشكل الثالث). وبالإضافة إلى الأثر الإيجابي لإمكانية استخدام الطرق من جانب الجميع على الفقر، فإن الآثار الدينامية التي تلحق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تشمل ما يلي: (أ) احتمال هجر كثير من السكان الريفيين للإنتاج الكفافي تفضيلا منهم للهجرة إلى المراكز الحضرية؛ (ب) حدوث تغييرات في قيمة الأراضي الريفية بالنظر إلى أن الطرق تجعل المناطق التي كانت معزولة سابقا تدخل ضمن اقتصاد السوق؛ (ج) اكتشاف وجود ربحية لاستثمارات معينة؛ و (د) تحسين تدفق المعلومات المتصلة بالسوق بما لذلك من فوائد من حيث الكفاءة الاقتصادية[(١١)].

(١١) المرجع نفسه.

الشكل الثالث

الفقر بالنسبة إلى إيجاد إمكانية النقل الريفي

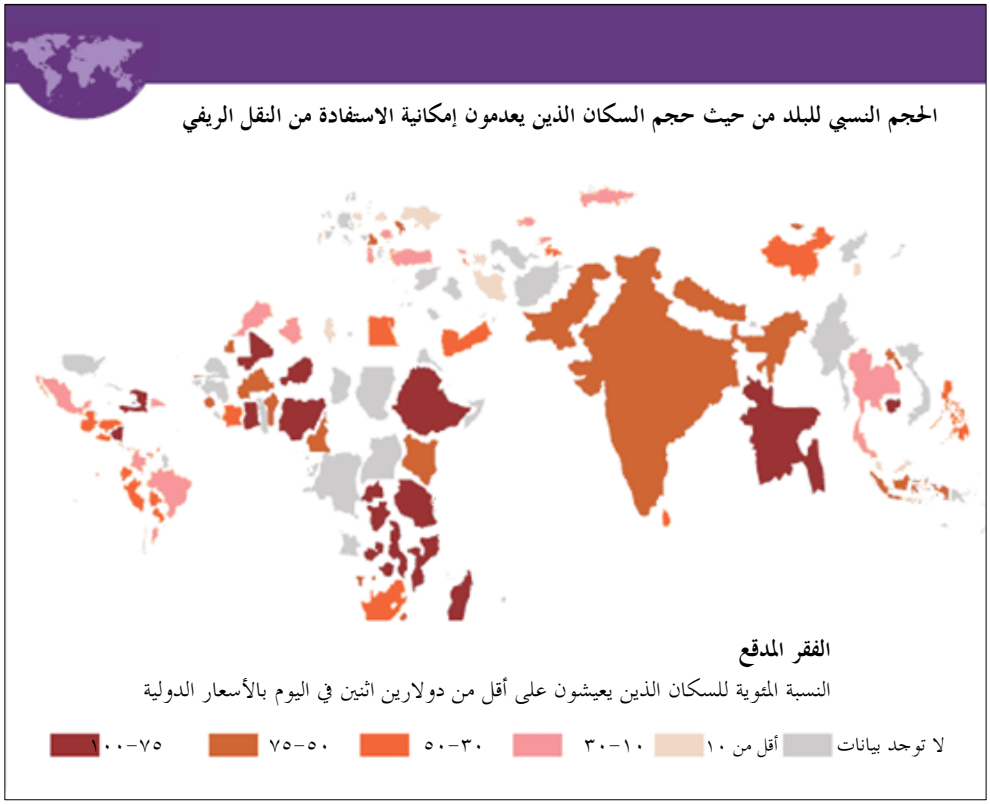

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: المواد الكيميائية والتعدين والنقل وإدارة النفايات، ٢٠١٠.

٢٨ - وأظهرت الدراسات أيضا وجود علاقة ارتباط بين التكافؤ بين الجنسين والنقل (انظر الشكل الرابع). ففي المناطق التي تكون فيها إمكانية الاستفادة من الطرق والنقل أفضل، تكون التكافؤ بين الجنسين أفضل. وهذا يؤثر أيضا على سلامة النساء وعلى صحة الأمومة.

الشكل الرابع

التكافؤ بين الجنسين بالنسبة إلى إمكانية الاستفادة من النقل الريفي

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: المواد الكيميائية والتعدين والنقل وإدارة النفايات، ٢٠١٠.

٢٩ - ويتسم حجم النقل بأعظم أهمية بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي ولكن المزج بين أنواع النقل له الأهمية نفسها بالنسبة إلى البيئة. والبلدان النامية مسؤولة الآن عن معظم انبعاثات غازات الدفيئة الآتية من الكهرباء والتدفئة وكذلك من الصناعة، في حين أن البلدان المتقدمة ما زالت مسؤولة عن معظم الانبعاثات في قطاعي النقل والبناء[١٢]. وهكذا، فإن التحوّل إلى وسائط نقل أكثر استدامة في البلدان المتقدمة ينطوي في الحال على إمكانات أكبر في أن يسهم في التخفيف من تغير المناخ بصورة خاصة وفي خفض التلوّث بصورة عامة. وفي المستقبل، سيحدث في البلدان النامية معظم النمو في قطاع النقل الخاص ولذلك ستحتاج هذه البلدان إلى حفز النمو السريع للنقل العام والخاص المنخفض الانبعاثات.

٣٠ - ويمكن أيضا لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة أن تسهم في استئصال شأفة الفقر وفي التنمية بعدد من الطرق. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة الكفاءة في استعمال الموارد وخفض التأثير البيئي المترتب على إنتاج السلع والخدمات خلال دورة الحياة يمكن أن يسفرا عن تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف. وهذا يسمح بإنتاج كم أكبر بتكلفة أقل وبتقديم

(١٢) المرجع نفسه.

سلع وخدمات أنظف وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد (مثل المياه والطاقة والأغذية)، ويسمح لعدد أكبر من الناس بتلبية احتياجاتهم الأساسية. كذلك فإن ممارسات الإنتاج الأكثر كفاءة من حيث الموارد تسمح للمستهلكين في البلدان النامية بتلبية المزيد من احتياجاتهم (وبالتالي استهلاك قدر أكبر) عن طريق استعمال نفس المقدار من الموارد أو حتى مقدار أقل؛ وبهذه الطريقة، يؤدي الإنتاج الأكثر كفاءة واستدامة إلى توسيع قاعدة الموارد المتاحة للفقراء[١٣].

٣١ - وتتيح أيضا أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة إمكانية تحقيق ''طفرات'' للتوصل إلى تكنولوجيات أكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد وأسلم بيئيا وأكثر تنافسية، متخطية بذلك أطوار التنمية غير المتسمة بالكفاءة والمسببة للتلوث والباهظة التكلفة في خاتمة المطاف. وذلك يمكن أن يحسّن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وإمكانية وصولها إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، مما يزيد من إمكانيات توليد سبل جديدة للإيرادات وتحقيق النمو الاقتصادي الأمر الذي يمكن بدوره، إذا ظلت سياسات وأنشطة التوزيع قائمة، أن يسهم في استئصال شأفة الفقر.

٣٢ - وإذا فُهمت التأثيرات الاجتماعية طوال دورة الحياة فهما أفضل، أمكن تحديد التحسينات المحتملة التي يمكن إدخالها على سلاسل المنتجات العالمية. وإن منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "Guidelines for Social Life Cycle Assessment of Products" (مبادئ توجيهية لتقييم المنتجات تقييما اجتماعيا على امتداد دورة حياتها) يقدم إطارا لتقييم التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية للمنتجات ولفوائدها على امتداد دورات حياتها، ابتداء من مرحلة استخراج الموارد الطبيعية إلى مرحلة التخلص النهائي منها، وللإبلاغ عن هذه التأثيرات والفوائد[١٤].

٣٣ - ويوجد ارتباط لا ينفصم بين مسألة الصحة ومسألة التنمية المستدامة. وتنطوي الصحة في هذا الصدد على الانشغال بجودة الحياة في الأجلين القصير والطويل للفقراء والأغنياء على السواء. وهي تعتمد أيضا على اختيارات المستهلك بشأن نمط العيش، بما في ذلك في مجالات التغذية، والتدخين، واستعمال العقاقير المؤثرة عقليا أو الكحول.

٣٤ - والصحة هي مسألة شاملة لعدة قطاعات تدخل في جميع مواضيع دورة التنفيذ هذه. فأكثر من نسبة ٢٥ في المائة من عبء المرض على نطاق العالم يرتبط بعوامل بيئية،

(١٣) انظر الموقع: http://www.unep.fr/scp/poverty/faq.htm.

(١٤) متاح على الموقع: http://www.unep.fr/scp/publications/details.asp?id=DTI/1164/PA.

بما في ذلك التعرض للمواد الكيميائية. ويتأثر كل عام نحو ٨٠٠ ٠٠٠ طفل من التعرّض للرصاص. وتفتك حالات التسمّم غير المقصودة بعدد يُقدَّر بـ ٣٣٥٠٠٠ شخص كل عام. وفي البلدان النامية، ترتبط حالات التسمم هذه ارتباطا قويا بالتعرّض المفرط للمواد الكيميائية السمّية، بما فيها مبيدات الآفات، وباستعمالها استعمالا غير مناسب[١٥].

٣٥ - وتوضح التجارب والجهود المضطلع بها في مجال النهوض بالإدارة المستدامة للمواد الكيميائية أن التغلّب على التحديات التي ينطوي عليها دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة الفهم وزيادة الروابط بين الصحة والبيئة. وعلى هذا الأساس، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بضم جهودهما معا لتنظيم عملية تهدف إلى تشجيع التغييرات السياساتية والمؤسسية والاستثمارية المطلوبة للحد من الأخطار البيئية على الصحة دعما للتنمية المستدامة. وقد استُحدثت أدوات ومنهجيات لإجراء تحليلات للحالة وعمليات تقييم للاحتياجات في البلدان من أجل تحديد الأولويات الوطنية، بما يؤدي إلى وضع خطط وطنية للعمل المشترك.

٣٦ - والممارسات المتعلقة بالتخلص غير السليم من النفايات (مثلا، المقالب المكشوفة، التي تشكل أكثر أساليب التخلص من النفايات شيوعا في البلدان النامية) قد أدت إلى كثير من الآثار الصحية غير المرغوب فيها، بما في ذلك الالتهابات الجلدية والتهابات العيون، ومشاكل التنفس، والأمراض المحمولة بالنواقل مثل الإسهال والزحار والتيفوئيد والتهاب الكبد والكوليرا والملاريا والحمى الصفراء.

٣٧ - ونوع الجنس هو مسألة هامة أخرى شاملة لعدة قطاعات، إذ تربط بين المواضيع الخمسة هنا. وعلى سبيل المثال، تميل النساء إلى أن يكون لهن بصمة بيئية أصغر منها لدى الرجال بسبب أنماط استهلاكهن الأكثر استدامة. ذلك أن أساليب عيش الرجال وأنماط استهلاكهم، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، تميل إلى أن تكون أكثر كثافة في استخدام الموارد وأقل استدامة منها لدى النساء[١٦]. وسيؤدي تحقيق بصمة أكثر نسائية في هذا الصدد إلى أن يكون التأثير على البيئة أصغر. إذ توجد احتمالات أكبر لقيام النساء بإعادة التدوير وبشراء الأغذية العضوية والمنتجات المصنفة إيكولوجيا وبإسناد قيمة أعلى للنقل المتسم بالكفاءة في الطاقة. وهن يقمن باختيارات استهلاكية أكثر أخلاقية، ويولين اهتماما أكبر لقضايا مثل

(١٥) WHO, *Preventing disease through healthy environments: Towards an estimate of the environmental burden of disease*, 2006 (الوقاية من الأمراض من خلال الاهتمام بصحة البيئة: تقدير عبء الأمراض الناجمة عن البيئة)؛ متاح على الموقع www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/preventingdisease .

(١٦) Johnson-Latham, G. (2006). *Initial study of lifestyles, consumption patterns, sustainable development and gender*, Stockholm, Ministry of Sustainable Development.

عمل الأطفال وأسباب كسب العيش المستدامة، وأكثر ميلا إلى لشراء السلع الموسومة بعلامة الإنتاج المراعي لمعايير العمل الدولية[١٧].

٣٨ - وتتحمل النساء أيضا عبئا غير متناسب من حيث الحفاظ على أساليب العيش المستدامة. وهكذا، فبينما قد يرغبن في زيادة استدامة اختياراتهن الاستهلاكية فإنهن يحتجن إلى المساعدة في خفض تأثيرات هذه الاختيارات على البيئة. وعلى سبيل المثال، تَبين من دراسة أُجريت في السويد بشأن نوع الجنس والاستهلاك المستدام أن واجبات الأسر المعيشية والواجبات الأُسرية ما زالت إحدى مسؤوليات المرأة في معظم الأُسر. ولذلك، فكثيرا ما تقع المرأة تحت ضغط الوقت مما يجعل من الصعب السعي إلى تحقيق النزعة الاستهلاكية المستدامة وأساليب العيش المستدامة. وتلاحظ الدراسة أنه بينما دعمت السياسات المتعلقة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين الأخذ بأساليب عيش أكثر مراعاة للبيئة، يتعين أيضا أن تركز السياسة العامة على طرق دفع المنتِجين إلى تقديم منتجات مستدامة عالية الجودة بأسعار جذابة[١٨].

٣٩ - وفي جانب الإنتاج والشركات، قد تكون المنظورات المتعلقة بنوع الجنس ذات صلة أيضا بالاستدامة. فعلى أعلى مستوى في مؤسسات الأعمال الخاصة، لا توجد سوى قلة ضئيلة من المسؤولين التنفيذيين الأُول من النساء في كبرى الشركات العالمية، ولذلك يكون من الصعب أن يُعرف بأي قدر من اليقين كيف يمكن لهن أن يغيرن الطريقة التي تُدار بها هذه الشركات. بيد أن البعض قد قدم افتراضات مفادها أن من المحتمل بدرجة أكبر أن يعمِّمن المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملية صنع القرار بالشركة[١٩].

٤٠ - وعلى مستوى القاعدة، تَظهر النساء على نحو متزايد في القطاعات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية المتوسطة الدخل حيث يشكلن ما يصل إلى ٩٠ في المائة من العاملين (انظر الشكل الخامس). وتشكل النساء الآن أغلبية القوة العاملة في الوظائف المنخفضة المهارات والكثيفة العمل في صناعات المنسوجات والمستحضرات الصيدلانية والسلع المترلية وإنتاج لعب الأطفال في البلدان النامية[١٧]. وهكذا، يتعين أن تكون الممارسات الجيدة لدى الشركات مراعية للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما في هذه الصناعات

(١٧) OECD ,Gender and Sustainable Development: Maximizing the economic, social and environmental role of women, 2008.

(١٨) M.Ardenfors, C. and, Isenhour (2009), "Gender and sustainable consumption: policy implications", *International Journal of Innovation and Sustainable Development, ,vol. 4, No. 2-3, pp. 135-149*.

(١٩) انظر الموقع: http://business-ethics.com/2010/10/07/1624-when-women-rule-the-c-suite.

الكثيفة العمل، مع تلبية الشواغل الخاصة لدى المرأة في مكان العمل إلى جانب المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالعمل اللائق التي تهم كلا الجنسين.

الشكل الخامس

نسبة النساء من مجموع العاملين في إنتاج الملابس والزهور لأغراض التصدير

زمبابوي	كينيا	كولومبيا	كمبوديا	بنغلاديش	المغرب	هندوراس
٨٧٪	٧٥٪	٦٥٪	٩٠٪	٨٥٪	٧٠٪	٦٥٪

المصدر: ”OECD, Gender and Sustainable Development: Maximizing the economic, social and environmental role of women“, 2008 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نوع الجنس والتنمية المستدامة).

٤١ - ويمكن للحكومات أن تشجع اتباع سلوك أكثر استدامة من جانب الشركات عن طريق دعم نظم تقديم التقارير عن الاستدامة والصكوك الدولية ذات الصلة. وتتحرك بعض البلدان مثل فرنسا والسويد في اتجاه جعل تقديم هذه التقارير إلزاميا[٢٠]. ويقوم الآن مزيد من الشركات بنشر تقارير عن الاستدامة بغية إبلاغ المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين بقيمها وممارساتها البيئية والاجتماعية في الداخل والخارج. وفي حين أن تطبيق النهج المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على تعزيز الإنتاج المستدام - الذي يركز على الشركات الكبيرة المتعددة الجنسانية - يحقق تقدما، فإنه لا ينتقل إلا بصورة تدريجية محدودة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى جانب سلاسل التوريد العالمية. وما زال يجري إنتاج كثير من السلع باستخدام الأطفال أو الإناث بأدنى من الأجر المعتاد أو باستخدام عمليات ضارة بالبيئة أو في ظل عدم الاكتراث بالقواعد الأساسية المتعلقة بالصحة والسلامة. وفي الجانب الإيجابي، فإنه يجري على نحو متزايد مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات عن تأثيرات الإنتاج الذي يقوم به موردوها، بما في ذلك من حيث البيئة والسلامة والصحة

(٢٠) *Carrots and Sticks - Promoting transparency and sustainability: An update on trends in voluntary and mandatory approaches to sustainability reporting* (2010), (English only), available at: http://www.unep.fr/scp/business/publications/.

وحقوق العمال. ويتناول المزيد من مدونات قواعد السلوك الدولية مسألة تقديم تقارير عن كيفية مساهمة منتجات الشركة في تحقيق الإنتاج المستدام على امتداد سلسلة التوريد العالمية ومسألة رصد ذلك.

٤٢ - ويشكل التعليم مسألة هامة أخرى شاملة لعدة قطاعات، ولا سيما في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج. ومما يتسم بالأهمية الآن وفي المستقبل إعادة التفكير وإعادة النظر في التعليم النظامي وغير النظامي ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة الجامعة لكي يشمل مزيدا من المبادئ والمعارف والمهارات والمنظورات والقيم المتصلة بالاستهلاك المستدام. وعادة ما لا تحدث التغيّرات في القيم والتغيّرات في النظرة العالمية إلا بصورة تدريجية، ولذلك فإن ما يتحقق عن طريق التعليم اليوم قد لا يأتي بفوائد ملموسة إلا في مرحلة لاحقة.

٤٣ - ويسلط أحد المقالات الحديثة الأضواء على التحديات التي تواجه المعلِّمين والتعليم في العقود القادمة، إذ يلاحظ:

> ''...أننا نحتاج إلى ثقافة وممارسة تعليميتين كافيتين وملائمتين للعالم الذي أنشأناه وهو عالم متقلّب ومترابط على نحو مكثف وهش على نحو خطير. وبدلا من التفكير التعليمي والممارسة التعليمية اللذين يفترضان ضمنا أن المستقبل هو نوع من الامتداد الخطي للماضي، فإننا نحتاج إلى تعليم استشرافي يسلّم بالأوضاع الجديدة وأوجه الانقطاع التي تواجه الأجيال الحالية، ناهيك عن الأجيال المقبلة: أي التحديات الهائلة المتمثلة في الاحترار العالمي، وانقراض الأنواع، والهشاشة الاقتصادية، والتفتت الاجتماعي والهجرة، والفقر المتوطن، ونهاية عهد الطاقة الرخيصة، وفي الناحية الأكثر إيجابية: نهوض الترعة المحلية، والديمقراطية القائمة على المشاركة، ومراعاة الاعتبارات البيئية في المشتريات، والأعمال التجارية المراعية للاعتبارات الأخلاقية، والجهود الرامية إلى تحقيق اقتصاد منخفض الكربون. ويشغل التوجّه الإيكولوجي موضع القلب في هذا التعليم. ومن بين الأوصاف التي تساعد في فهم هذا المعنى كلمات ''الكلي'' و ''النظُمي'' و ''التشاركي''؛ فهي تشير إلى نموذج تعليمي معاد صياغته يتسم في جوهره بأنه قائم على العلاقات والالتزام والتوجه الأخلاقي وبأنه وثيق الصلة بالأوضاع المحلية والعالمية''(٢١).

(٢١) Sterling, S, "Sustainable Education - Towards a Deep Learning Response to Unsustainability", *Education for Sustainable Development*, vol. 6, 2008.

٤٤ - وعلى المستوى العملي، أُطلقت بعض المبادرات الدولية بغية المساعدة على دمج الاستهلاك المستدام في التعليم ولزيادة الوعي بأساليب العيش المستدامة. وهذه تشمل مشروع تبادل الشباب، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج أساليب العيش المستدامة الموجَّه إلى المعلِّمين والنشء، ومبادرات وأدوات استحدثتها 'فرقة العمل الدولية المعنية بتسخير التعليم في تحقيق الاستهلاك المستدام وأنماط العيش المستدامة' في إطار عملية مراكش المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة[٢٢]، وكذلك شراكات ومبادرات متعددة أصحاب المصلحة بقيادة منظمات المجتمع المدني (مثل 'الشراكة التي تستهدف التعليم والبحوث المتعلقين بالعيش المتسم بالمسؤولية'، و 'شبكة المواطنين المستهلكين'، و 'مركز التعليم البيئي'. وصُممت أيضا أدوات لدعم التعليم والتوعية من أجل أنماط العيش المستدامة والاستهلاك المستدام، بما في ذلك المنشور المعنون 'هنا والآن! التعليم من أجل الاستهلاك المستدام'، والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفرقة العمل المعنية باستخدام التعليم من أجل تحقيق الاستهلاك المستدام، بالتعاون مع أمانة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وكلية جامعة هيدمارك في النرويج، في إطار عملية مراكش المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة؛ و ''المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بإعادة توجيه تعليم المدرِّسين بغية تناول موضوع الاستدامة'' على المستوى العالمي، وهي المبادئ والتوصيات التي وضعتها اليونسكو، و ''دليل تعليم المستهلكين'' الذي وضعته البرتغال، وذلك على المستوى الوطني[٢٣].

٤٥ - ومن جميع النواحي، فإن عملية مراكش المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بنهجها الكلي، تشكل أمرا رئيسيا لتحقيق الاستدامة في مجالات التعدين والنقل والمواد الكيميائية والنفايات. فالإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي طولب به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢، يتيح الفرصة لتناول مواضيع دورة التنفيذ المواضيعية الحالية معا بطريقة كلية وشاملة. وهو يهدف إلى وضع إطار للسياسات بشأن الكفاءة في استخدام الموارد بقصد فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين استعمال الموارد والتأثيرات البيئية طوال دورة حياة المنتجات من الناحية الأخرى. ويمكن لهذا الإطار العشري أن يتيح التنسيق والتعاون بين المبادرات الجديدة والمبادرات القائمة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأن يتيح كذلك منصة لتقاسم واستنساخ وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة، وكذلك دعم إعداد سياسات وشراكات وبرامج بناء قدرات تهدف إلى التعجيل بالتحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. والبرامج المتعلقة بهذا الإطار العشري، التي يمكن أن تتمخض عنها الدورة التاسعة

(٢٢) المبادرة الأولى قادتها إيطاليا والثانية السويد؛ انظر: www.unep.fr/scp/marrakech/taskforces/education.htm و www.unep.fr/scp/marrakech/taskforces/lifestyles.htm.

(٢٣) انظر الوثيقة E/CN.17/2010/8 و Corr.1.

عشرة للجنة التنمية المستدامة، يمكن أن تركّز على ما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من سياسات وبرامج رئيسية شاملة لعدة قطاعات فضلا عن تركيزها على البرامج المتعلقة تحديدا بمراحل معينة من دورة الحياة. ويمكن التفكير في إدراج برامج بشأن المواضيع الحالية المتعلقة بإدارة النفايات، والنقل، والمواد الكيميائية، والتعدين.

رابعا – وسائل التنفيذ

٤٦ – شهد العالم خلال العامين الماضيين ظهور أزمات عالمية متعددة تتصل بالأغذية والوقود والتمويل. فعدم الاستقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، وحالات النقص العالمي في الأغذية، وشح المياه هي أمور قد حجبتها أزمة مالية واقتصادية ما زال يجري الإحساس بتأثيراتها الانكماشية في كثير من أنحاء العالم. وقد زاد من تعقيد الوضع تغير المناخ الذي يشكل ظاهرة تؤدي إلى تفاقم تأثير هذه الأزمات. ويجري الإحساس بآثار ذلك على نطاق العالم كما أن لهذه الآثار انعكاسات محددة على تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن من الواضح أن المجتمع الدولي والحكومات الوطنية يواجهان تحديات متعددة وجدية، فإن الحالة تطرح أيضا فرصا حقيقة لتحقيق تحوّل هائل بعيدا عن نهج ''أداء العمل على النحو المعتاد''(٢٤).

٤٧ – وينتعش الاقتصاد العالمي حاليا من حالة التراجع الحاد، ولكن الانتعاش ما زال إلى حد بعيد هشا ومتفاوتا. فلم تهدأ أزمة فرص العمل في العالم، كما يمكن أن يُشاهد من معدلات البطالة المرتفعة على نحو مستمر في البلدان المتقدمة الرئيسية ومن زيادة معدلات البطالة والعمالة الهشة في كثير من البلدان النامية.

٤٨ – والحاجة المتصورة لدى كثير من البلدان المانحة وهي بدء تصحيح أوضاع المالية العامة عاجلا لا آجلا يمكن أن تعرّض المتاح من الموارد لمزيد من الضغط في ظرف يكون فيه استمرار تقديم الدعم لتحقيق التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمرا حاسم الأهمية. وما زالت احتمالات اختتام جولة الدوحة الموجهة نحو التنمية في المستقبل القريب مسألة غير أكيدة إلى حد بعيد. وقد أصبح من الملح على نحو متزايد تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما التكنولوجيات الضرورية للتخفيف من تغير المناخ وللتكيف معه.

٤٩ – وإن التقديرات الأولية لأمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخصوص عام ٢٠٠٩ واستعراضها لميزانيات المعونة لعام ٢٠١٠، قد أوضحت أنه لم يكن أعضاء اللجنة ككل في الوضع الصحيح للوفاء بالأهداف المحددة لحجم المعونة لعام ٢٠١٠ (انظر الشكل السادس). وفي واقع الأمر، أشارت إسقاطات المنظمة إلى

(٢٤) انظر الوثيقة UNEP/GCSS.XI/10/Add.1.

أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠ سيقصر عن بلوغ الرقم المستهدف المحدَّث المحدد في مؤتمر قمة الدول الثماني المعقود في 'غلينيغلز' باستكتلندا وذلك بمقدار ١٨ بليون دولار (بأسعار السوق وأسعار الصرف السارية في عام ٢٠٠٤). وإذا تُرجم هذا العجز إلى أسعار عام ٢٠٠٩ الأحدث عهدا، فإنه يصبح ٢٠ بليون دولار. ولم يجر اعتماد أي أرقام مستهدفة وسيطة للسنوات اللاحقة لعام ٢٠١٠، مما يترك الرقم المستهدف من الأمم المتحدة ليكون هو المقياس الساري المتبقي والذي تصل في ضوئه ثغرة التنفيذ في عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٣ بليون دولار[٢٥].

الشكل السادس

المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٤، بالنسبة إلى التزامات عام ٢٠١٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ٢٠٠٤)

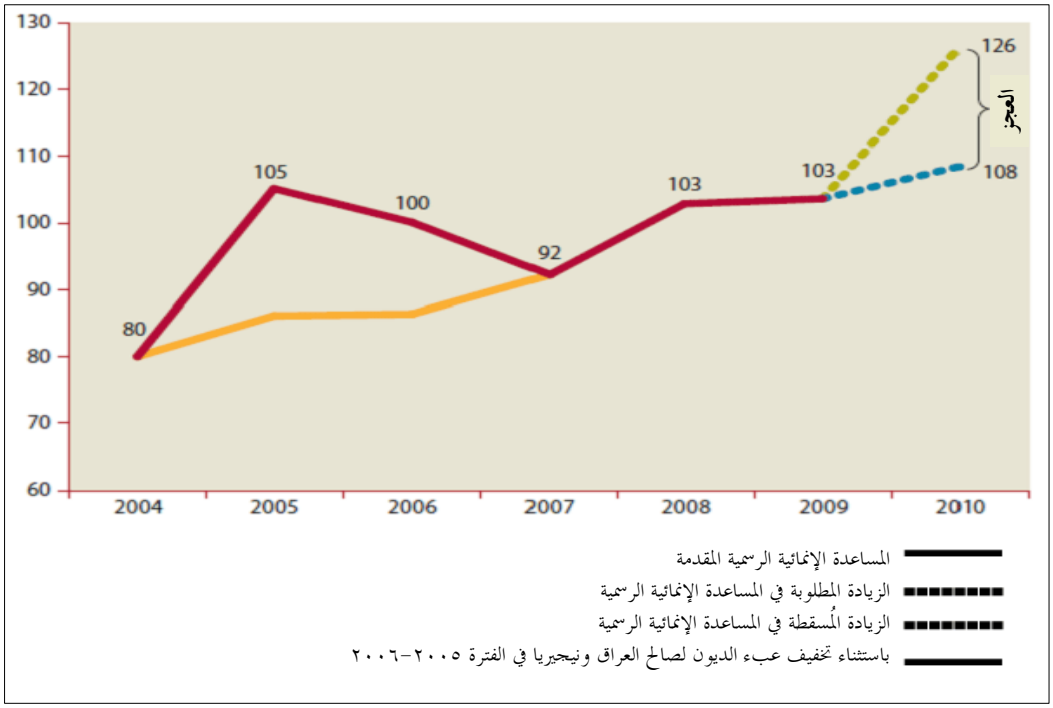

المصدر: الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية تمر بمرحلة حرجة، تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عام ٢٠١٠.

(٢٥) انظر: الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية تمر بمرحلة حرجة، تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.12).

٥٠ - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى زيادة حاجة كثير من البلدان النامية إلى ضمان الحصول على دعم مالي كبير إضافي يُدفع بسرعة. واستجاب المجتمع الدولي بزيادة التمويل زيادة كبيرة وبإصلاح المرافق المالية المتعددة الأطراف. وفي حالة صندوق النقد الدولي، أُتيح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ للبلدان المؤهلة لسحب موارد تساهلية إمكانية موسعة للإفادة من مجموعة مبسَّطة من المرافق. وبصورة خاصة، خصصت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي مبلغ ١٤ بليون دولار للقروض في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ٢٠ في المائة عن عام ٢٠٠٨[٢٦].

٥١ - وكان تنفيذ الأهداف المحددة للمعونة لأقل البلدان نموا مخيبا للآمال. فأحدث البيانات تُظهر أن المجهود الإجمالي المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية قد بلغ ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين في عام ٢٠٠٨، أي أدنى بكثير من الهدف المنشود البالغ ٠,١٥ في المائة[٢٥]. ونتيجة للنداءات المستمرة إلى زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا، ظلت هذه المعونة تنمو على نحو يُعتد به ولكن ليس بدرجة كافية للوفاء بالهدف المحدد في غلينيغلز. وللوفاء بهذا الهدف، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٩ كان ينبغي أن تتجاوز ٦١ بليون دولار.

٥٢ - وتحتاج مجموعتان أخريان من البلدان، هما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية إلى اهتمام إنمائي خاص. فوفقا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد تلقت مساعدة إنمائية رسمية تبلغ قرابة ٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨، وهو مبلغ نما ببطء نسبيا على مدى العقد الماضي (٣,٢ في المائة سنويا في المتوسط بأسعار السوق وأسعار الصرف السارية في عام ٢٠٠٨). أما البلدان النامية غير الساحلية فقد تلقت مساعدة إنمائية رسمية بلغت قرابة ٢٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ وهو ما يعكس زيادة قدرها ٩ في المائة سنويا منذ عام ٢٠٠٠ نظرا إلى كون إثيوبيا وأفغانستان هما ضمن هذه المجموعة بوصفهما ثاني وثالث أكبر متلقٍ للمعونة في العالم[٢٥].

٥٣ - وقد تبين من أحدث دراسة استقصائية شاملة لتنفيذ مبادئ باريس - الملكية الوطنية، والتنسيق، والمواءمة، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة - أنه من بين الأهداف الرقمية الاثني عشر، الواردة في إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، تحقّق في عام ٢٠٠٧ الهدف المتمثل في مواءمة وتنسيق ٥٠ في المائة من مشاريع المساعدة التقنية مع

(٢٦) انظر: OECD, "Development aid rose in 2009 and most donors will meet 2010 aid targets," 14 April 2010, available from: www.oecd.org.

البرامج القطرية. وأحرز المانحون أيضا تقدما طيبا في اتجاه تحقيق الهدف المتمثل في عدم فرض قيود على أي معونة. وكذلك حققت البلدان النامية تقدما طيبا، خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، في تحسين نظم الإدارة المالية العامة لديها (تمكنت ٣٦ في المائة من البلدان من تحسين سجلها فيما يتعلق بالإدارة المالية العامة مقابل هدف حُدد بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل). ومع ذلك، تحقق تقدم أقل بكثير في اتجاه بلوغ الأهداف المتبقية، وخاصة فيما يتعلق باستعمال النظم القطرية المحلية، وإمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، وخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بتقديم المعونة[٢٧].

٥٤ - وقد تمثل أحد مواضع التركيز الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية في الشفافية. فالافتقار إلى معلومات ذات صلة بالموضوع وذات توقيت مناسب بشأن تدفقات المعونة يعوق قدرة الحكومات على التخطيط والميزنة وتقييم تأثير المعونة في بلدانها. وإلى جانب الشفافية المالية الحكومية، فإن شفافية المساعدة الإنمائية الرسمية تعزز المساءلة المحلية والمشاركة من جانب المواطنين، فضلا عن البرلمانات، في صنع القرارات المتعلقة بالبرامج والمشاريع، كما تيسّر عملية إبقاء الحكومات مسؤولة عن نتائج التنمية.

٥٥ - والمساءلة المتبادلة هامة جدا هي الأخرى، ولكن وفقا للبيانات المتاحة فلم تقم سوى سبعة بلدان حتى نهاية عام ٢٠٠٩ بإنشاء آليات للمساءلة الكاملة تعمل بكامل طاقتها[٢٨]، وكانت التغييرات الناتجة عن ذلك في سلوك مقدِّمي المعونة متفاوتة. وتُظهر التجارب المكتسبة على الصعيد القطري أن سياسات المعونة الوطنية وأُطر الأداء المشتركة يمكن أن تساعد في تحسين المساءلة المتبادلة[٢٥].

٥٦ - وبخصوص التعاون بين بلدان الجنوب، فإن حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تُبلغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجهودها المتعلقة بالمعونة قد أبلغت عن معونة بلغت نحو ٩,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨. وقدمت حكومات اقتصادات انتقالية في أوروبا الشرقية أكثر من ٨٠٠ مليون دولار، وقدمت تركيا نحو هذا المبلغ تقريبا. وبينما لا يشكل ذلك سوى نحو ١٠ في المائة من المعونة الثنائية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، فإن حجمه قد ظل ينمو بقوة. وعلى سبيل المثال، نما تدفق المعونة بمقدار النصف تقريبا من حيث أسعار السوق وأسعار الصرف الثابتة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قرابة بليوني دولار أخرى على الأقل قد

---

(٢٧) OECD, *2008 Survey on Monitoring the Paris Declaration: Making Aid More Effective by 2010,* Paris, OECD, 2008.

(٢٨) هي أفغانستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وفييت نام، وكمبوديا، وموزامبيق، واليمن.

قُدمت من بلدان لا تقوم بإبلاغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي بصورة رئيسية الصين ولكن قُدمت معونة كبيرة أيضا من الهند وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وقُدمت أيضا إسهامات كبيرة من حيث المعونة من البرازيل ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من ضغط الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على كثير من مقدمي المعونة هؤلاء، فمن المحتمل أن يكون مجموع الإسهامات المقدمة قد ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠٠٩. وإذا جرى الوفاء بالتعهدات، فإنه يُعتقد أن مجموع التدفقات يمكن أن يصل إلى ١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠[٢٥].

٥٧ - ونموذجنا الاقتصادي الراهن هو نموذج يقوده الاستهلاك ويدفعه الإنتاج ويقيسه الناتج القومي الإجمالي. ومن الواضح أنه حسّن رفاه كثير من المجتمعات على مر الوقت ولكن عملياته قد أحدثت أيضا ''آثارا خارجية'' سلبية يُعتد بها في شكل المخاطر البيئية العالمية (مثلا، تغيّر المناخ) وحالات ندرة إيكولوجية واسعة الانتشار (مثلا، النقص في المياه العذبة). وعلاوة على ذلك، لا يعترف في حسابات المجتمع بهذه الآثار الخارجية التي يُعتد بها لأن هذه الحسابات تتركز إلى حد كبير على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المؤشر الكلي للتقدم. ونتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى، فإن نشاطنا الاقتصادي يستنفد الأصول الطبيعية المشتركة التي تشكل خدمات نظمها الإيكولوجية جزءا رئيسيا من رفاه الفقراء ولذلك فإنه ينطوي على خطر مفاقمة الفقر المستمر. والمخاطر العالمية التي يطرحها - أي المخاطر الاجتماعية والبيئية على السواء - تمثل تهديدات خطيرة لرفاه الأجيال الحاضرة والمستقبلة[٢٥].

٥٨ - أما مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والذي سيكون هو أحد مواضيع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام ٢٠١٢، فإنه يمكن أن يتيح نموذجا اقتصاديا بديلا. وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يتسم بزيادة الاستثمارات زيادة كبيرة في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على رأس المال الطبيعي للأرض وتدعمه أو تحد من الندرة الاقتصادية والمخاطر البيئية. وهذه القطاعات تشمل الطاقة المتجددة، والكربون المنخفض والنقل العام، والمباني المتسمة بالكفاءة في الطاقة، والتكنولوجيات وعمليات التصنيع الأنظف، والإدارة المحسَّنة للنفايات، وما إلى ذلك. ولذلك فإن الاقتصاد الأخضر وثيق الصلة بجميع مواضيع دورة التنفيذ الحالية للجنة التنمية المستدامة. وهكذا، فإن التحوّل إلى اقتصاد أخضر يستتبع حفز الاستثمارات في الإنتاج المستدام الأكثر كفاءة في استخدام الموارد، وهو الأمر الذي ينبغي من حيث المبدأ أن يحسّن الرفاه عن طريق ''إنجاز قدر أكبر وأفضل بموارد أقل''. فممارسات الإنتاج المستدام تخفّض استخدام الموارد وتحد من نفادها وتسفر عن قدر أقل من التلوث. وبالمثل، فإن حفز

الطلب على المنتجات الأكثر استدامة عن طريق تشجيع الاستهلاك المستدام يمكن أن يوجِد أسواقا جديدة أمام مؤسسات الأعمال التي تعتمد ممارسات إنتاج مستدامة، مما ينتج عنه زيادة تدفقات الإيرادات وفرص العمل الجديدة.

٥٩ - والصناعات التي تنتج مواد أساسية - الحديد والصلب، والمواد الكيميائية، والأسمنت، والألمنيوم، ولب الورق والورق نفسه - هي من بين أكثف الصناعات استهلاكا للطاقة. وقد يكون من الصعب النظر إلى هذه الصناعات الثقيلة على أنها يمكن أن تكون ''خضراء''. بيد أن خفض تأثيرها البيئي، ولا سيما بصمتها الكربونية، يشكل مهمة دقيقة. فزيادة استخدام المواد الثانوية بدلا من المواد الخام يتيح وفورات كبيرة في الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقل، الذي هو أمر حيوي للأنشطة الاقتصادية اليومية، ينطوي على كثير من التكاليف البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه تشمل الاكتظاظ، واستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، واستنفاد الموارد، وإلحاق الضرر بالصحة البشرية وبالسلامة عن طريق تلوث الهواء، والضوضاء، وحوادث المرور.

٦٠ - وقد أُثيرت في محافل دولية شتى، وخاصة في سياق لجنة التنمية المستدامة والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، أوجه قلق من أن التدابير المتعلقة بالاقتصاد الأخضر المعتمدة من طرف واحد أو المعتمدة بصورة مختلفة قد تؤدي إلى ضغوط من أجل الأخذ بالحمائية بشأن التجارة الخضراء، ربما في شكل معايير للتجارة الخضراء، وإعانات، وتدابير ضريبية عند الحدود.

٦١ - ومن الناحية الأخرى، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يتيح فرصا تجارية للبلدان النامية وكذلك للبلدان المتقدمة في قطاعات اقتصادية معينة. فالبرازيل، على سبيل المثال، لديها ميزة تنافسية قوية في الإيثانول الأحيائي. وأمثلة هذه الفرص تشمل الأسواق العالمية للزراعة العضوية وللمنتجات القائمة على التنوع الأحيائي وهي الأسواق التي تنمو بسرعة ويمكن أن تتيح فوائد اقتصادية وبيئية على السواء. وعلاوة على ذلك، يمكن لتمويل التجارة وتيسير التجارة أن يؤديا دورا هاما في مساعدة البلدان النامية على نيل الوصول إلى الأسواق العالمية للسلع والخدمات الخضراء. ولا بد من استكشاف الصلات بين التجارة والاقتصاد الأخضر لضمان أن يؤدي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى دعم التجارة الأكثر حرية في التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا، وإلى تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، مع تجنب الحمائية الخضراء أيضا في الوقت نفسه.

٦٢ - ويمكن للتجارة أن تؤدي دورا حاسم الأهمية باعتبارها حلقة وصل بين الإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام، وهما جانبان أساسيان من جوانب الانتقال إلى اقتصاد أخضر. كذلك يمكن لنظام تجاري دولي يعمل بصورة جيدة أن يدعم زيادة إمكانية وصول السلع والخدمات الملائمة بيئيا والداعمة للبيئة إلى الأسواق. فعملية إنشاء الأسواق والوصول إلى الأسواق هذه يمكن لها أن تفيد جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

٦٣ - وأدوات تقديم المعلومات عن المنتجات، المدفوعة باعتبارات السوق، مثل التوسيم الطوعي والمعايير الطوعية تتيح آلية لتناول أنماط وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وهذه الأدوات تقدم معلومات عن العوامل الخارجية المتعلقة بالمنتجات إلى المستهلكين الذين يؤدي استعدادهم لدفع ثمن أكبر في المنتجات المستدامة إلى إيجاد حافز سوقي لدى المنتِجين. وهكذا يمكن للمعايير والتوسيم أن يشكلا أداتين مفيدتين من أدوات السياسة العامة لدى الحكومات لكي تحقق الأهداف المتعلقة بالاستدامة بطريقة أكثر مرونة ومقبولية من بعض أشكال التنظيم القائم على السيطرة والتحكم. وتتمتع سلاسل التوريد، بالنظر إلى سلاسلها العالمية المتزايدة، بإمكانات ممارسة تأثير عميق على هيكل السوق العالمية وعملها. ولا بد أن يكون التوسّع في استخدامها مصحوبا بتدابير دعم ترمي إلى مساعدة المنتِجين ذوي الحجم الصغير في البلدان النامية على الحصول على الاعتماد بتكاليف يمكن تحملها.

٦٤ - ولزيادة فعالية أدوات إعلام المستهلكين بوصفها أداة سوقية عالمية ترمي إلى التحسين البيئي والتقدم الاجتماعي المستمرين، توجد حاجة إلى اتباع منهجية أكثر انتظاما وتنسيقا تقدم لغة مشتركة لتحديد ما يجعل المنتجات ملائمة. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة إطلاق مبادرة تعاونية عالمية تجمع معا جميع من لهم صلة بالموضوع من أصحاب المصلحة وتجمعات نظم المعلومات الموجهة إلى المستهلكين عن طريق عملية تعلّم منسَّقة. وسيكون الهدف من ذلك هو تحديد مبادئ مشتركة بشأن كيفية إبلاغ المعلومات المتعلقة بالاستدامة بطريقة مشروعة وعملية والاتفاق على هذه المبادئ وترويجها. وينبغي أن تكون الشفافية من حيث عمليات وضع المعايير، والشمولية التي تسمح بإتاحة المجال للأولويات والتحديات التي تواجهها البلدان النامية من بين المبادئ التي تقوم عليها هذه الأدوات بغية تدعيم إمكاناتها الإنمائية.

٦٥ - والإبلاغ عن معلومات الاستدامة الخاصة بالمنتجات يتطلب توافر البيانات ذات الصلة. وقد استحدثت مبادرة دورة الحياة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطارا إجماليا لتقييم التأثير البيئي طوال دورة الحياة ووضعت منشورا عن إدارة دورة الحياة كدليل لجهات الأعمال بشأن الاستدامة. وتُدعم الأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار بعملية بناء

قدرات محددة الهدف موجهة إلى الشبكات الإقليمية والوطنية لخبراء دورة الحياة في البلدان النامية. وستكون الأنشطة الجارية المتصلة بقواعد البيانات هي الأساس الذي تقوم عليه المبادلات المستقبلية الهادفة إلى تحقيق التوافق بين قواعد البيانات على نطاق العالم ودعم تطوير قواعد البيانات الوطنية/الإقليمية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة.

٦٦ - وتوجد مسألة هامة أخرى هي عمليات الشراء العام المستدام. وبينما قد يكون من الدقة القول بأن بعض السلع الأساسية والسلع الأخرى التصديرية (مثل الوقود الأحفوري أو الأخشاب غير الموثَّقة أو الأجهزة الإلكترونية الكثيفة الاستخدام للطاقة) يمكن أن تتأثر باعتماد عمليات الشراء العام المستدام، فإن من المسلم به على نطاق واسع أن البلدان النامية والبلدان الناشئة لديها القدرة على التكيف بل ويمكن أن تستفيد من عمليات وممارسات الشراء الأكثر مراعاة للبيئة والمستدامة اجتماعيا. وعادة ما تتيح الحكومات والشركات القائمة بعمليات الشراء المستدام وقتا مسبقا كافيا يمكّن الأسواق من التكيف والموردين من تلبية المواصفات المطلوبة وذلك بتكلفة معقولة. وهكذا، فلا يؤدي تخضير سلاسل التوريد الدولية إلى الحد من تدفقات التجارة، بل إنه يمكن أن يكون جزءا من عملية تمكين البلدان النامية من اكتساب الخبرة الفنية والمهارات والتكنولوجيات الضرورية لتحسين استدامة أساليب وتكنولوجيات الإنتاج الخاصة بها. ويجري على نحو متزايد استخدام سياسات الشراء العام المستدام في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وبالنظر إلى حجم ميزانيات المشتريات الحكومية، فإن ذلك يمكن أن يكون أداة قوية من أدوات خلق أسواق للمنتجات الأكثر استدامة. والتعاون الدولي في إيجاد سياسات ونظم للمشتريات العامة المستدامة قد أحرز تقدما كبيرا خلال العقد الماضي وهو ما جاء في جانب منه نتيجة لمبادرات القطاع الخاص مثل الشبكة الدولية لمراعاة الاعتبارات البيئية في المشتريات.

٦٧ - ومن الواضح أن الشراكات لا بد منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فكثير من التحديات التي تواجهها البلدان النامية بخصوص تخضير اقتصاداتها والتصدي لتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية تتطلب شراكات موسَّعة تتجاوز الشراكات التقليدية. وهكذا مثلا فإن الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، الذي يشمل ٥٥ بلدا عضوا وخمسة بلدان مراقِبة و ١٦ منظمة دولية وعددا من الشبكات والمنظمات غير الحكومية من الجنوب والشمال، قد اتفق على إطلاق مبادرات مثل فرض رسم على تذاكر السفر الجوي لكي يبيّن أن من الممكن سياسيا تعبئة أموال إضافية يُعتد بها عن طريق وسائل تمويل ابتكارية. وظلت مؤسسات النفع العام الخاصة من بلدان متقدمة وبلدان نامية، إلى جانب الملايين من الأفراد من ذوي الإمكانات الكبيرة والإمكانات الصغيرة، تقدّم مساهمات متزايدة في هذا الصدد. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مجموع المنح العابرة للحدود المقدمة

من أجل المساعدة الإنمائية من جانب الوكالات الطوعية الخاصة قد بلغ قرابة ٢٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨[٢٩].

٦٨ - وتوجد شراكة أخرى تقدم تقييمات علمية بشأن طرق فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي هي الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد. وهذه الشراكة ترمي إلى الجمع بين الأوساط الأكاديمية وصناع القرار من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية دعم عملية صنع القرار المرتكزة على العلم. ويستهل هذا الفريق أيضا برنامجا لبناء القدرات يرمي إلى دعم تطوير التقييم العلمي بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد في البلدان النامية. ومنذ إنشاء هذا الفريق في عام ٢٠٠٧، فإنه قد نما ليشمل ٢٩ خبيرا وقدم ثلاثة تقارير تقييم تتناول احتياجات صناع القرار فيما يتعلق بالوقود الأحيائي ومخزونات المعادن البشرية المنشأ والتأثيرات البيئية للإنتاج والاستهلاك، مع التركيز على المنتجات والمواد الأولية.

٦٩ - وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) 'برنامجا مشتركا بشأن تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية'. ولهذا البرنامج هدف استراتيجي يتمثل في رفع مستوى تنفيذ نُهُج هذا البرنامج المشترك عن طريق توسيع نطاق شبكة 'المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف' وبناء القدرات الموجه نحو دعم الموجود من هذه المراكز ومقدمي الخدمات الجدد لهذه المراكز. وسيفيد البرنامج المشترك أيضا كإطار للنهوض بالمعارف العالمية ونقل التكنولوجيا عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب.

٧٠ - وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 'الشراكة من أجل أنواع الوقود النظيف والمركبات النظيفة'، ومعها مركز لتبادل المعلومات يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على خفض التلوث الناجم عن المركبات عن طريق الترويج لأنواع الوقود الخالية من الرصاص والمنخفضة الكبريت وللمركبات الأنظف والأكثر كفاءة. وتضم هذه الشراكة نحو ١٢٠ شريكا من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومؤسسات التعليم العالي. وقد استخدمت الشراكة نهجا عالميا - إقليميا - وطنيا يجري في إطاره أولا إيجاد توافق آراء عالمي (مثلا، فيما يتعلق بأهمية التخلص على مراحل من الوقود المحتوي على

(٢٩) OECD, *Development Cooperation Report 2010*.

رصاص)، ثم تُعقد حلقات عمل عالمية وإقليمية للتوعية ترمي إلى بناء توافق الآراء داخل المنطقة، وأخيرا تُعرض التوصيات العالمية والإقليمية على الصعيد القطري.

خامسا – نحو إطار مترابط وقوي لتنفيذ القرارات المتخذة في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة: العناصر المحتملة

٧١ – كما هو معروف جيدا، يتمثل الهدف النهائي للتنمية المستدامة في تحقيق التقدم المطرد نحو مستقبل يتسم بالرفاه والرخاء البشريين المتقاسَمين عالميا في حدود الموارد المحدودة لكوكب الأرض. وترتكز التنمية المستدامة على العلم بأنه بينما يوجد حد نهائي لنمو الاستهلاك المادي فإنه لا توجد حدود للتحسينات التي يمكن الأخذ بها من حيث جودة الحياة والرخاء والرفاه الاجتماعي. ويتمثل الهدف العاجل في تحقيق التحوّل الإنمائي – أي رفع مستويات المعيشة للبلدان الفقيرة والأسر المعيشية، وهو ما سيتطلب زيادة الاستهلاك المادي لتلبية الاحتياجات الأساسية – على أن يجري في الوقت نفسه ضمان عدم تجاوز الحدود الحرجة للنظام الإيكولوجي. وينبغي أن يسير معا التعجيل بتحقيق النمو في مستويات معيشة الفقراء والقيام في الوقت نفسه بتبطيئ تأثير ذلك على الموارد الطبيعية لكوكب الأرض أو عكس اتجاه هذا التأثير – وخاصة لدى المستهلكين أصحاب الدخول المرتفعة. وسيعتمد ذلك على فك الارتباط بين نمو الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك) والتأثيرات البيئية السلبية التي تصاحب هذه الأنشطة في معظم الأحيان.

٧٢ – والاستهلاك والإنتاج المستدامان، إلى جانب الحد من الفقر وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، هي أمور تدخل في صميم التنمية المستدامة، كما تشير إلى ذلك خطة جوهانسبرغ التنفيذية. ويشتمل جدول أعمال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جوانب هامة من التحديات القائمة في كل مجال من المجالات المواضيعية لدورة التنفيذ الحالية للجنة التنمية المستدامة: أي المواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والنقل، والتعدين. وهكذا، فإن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن يكون مفيدا في إضفاء الترابط والتنسيق على المبادرات الهادفة إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وفك الارتباط بين الاقتصاد والبيئة، وتقليل النفايات والتلوث إلى أدنى حد عبر هذه المواضيع والقطاعات وغيرها.

٧٣ – ولجنة التنمية المستدامة هي المؤسسة الرئيسية لوضع السياسات بخصوص التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وكان من بين إسهامات اللجنة أنها التمست بنشاط المشاركة من جانب المجموعات الرئيسية في عملية وضع السياسات وروجت لشكل مؤسسي معين، هو الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، بغية تنفيذ التنمية المستدامة.

٧٤ - ويتمثل أهم تحدٍ في كيفية تنفيذ قرارات لجنة التنمية المستدامة. وقد اتُخذ عدد من الخطوات منذ دورة التنفيذ الأخيرة (الدورتان السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة)، بما في ذلك إجراء حوارات سياساتية بشأن التنفيذ في الدورات العادية للجنة وقيام رؤساء دورات التنفيذ السابقة بالمتابعة.

٧٥ - وتتيح دورة التنفيذ الحالية للجنة التنمية المستدامة فرصة فريدة للتعلّم من الخبرات المكتسبة مؤخرا ولبناء برامج مترابطة تجعل من الممكن القيام بالرصد واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق الأهداف التي حددتها اللجنة في مقرراتها المتعلقة بالسياسات. ويمكن أن يشمل ذلك، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) تحديد الإجراءات والمبادرات ذات الأولوية على جميع الصعد؛

(ب) دعم التعلّم المتبادل بين الأقران؛

(ج) تعبئة الدعم لرفع مستوى المبادرات والبرامج الناجحة؛

(د) تشجيع السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولي والمحلي منها، وهو ما يعزز الاستدامة في مواضيع هذه المجموعة؛

(هـ) تهيئة بيئة تمكينية من أجل البحوث، والابتكار، والتعاون بشأن التكنولوجيا، والنقل ودعم ذلك كله بغية التصدي للتحديات المرتبطة بكل موضوع من هذه المواضيع وبتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عبر جميع هذه المواضيع.